

د.محمد حنين أستاذ القانون بجامعة محمد الخامس بالرباط:

القواسم المشتركة أسهمت في تمتين العلاقات السعودية المغربية



الاتحاد المغربي اجتاز مرحلة التأسيس.. لكنه اصطدم بمجموعة من العقبات
تسوية قضية الصحراء ستعطي دفعة للتعاون المثمر بين المغرب والجزائر

وساطة بعض الأشقاء، ولا ينبغي هنا ان ننسى الدور الرائد الذي لعبته المملكة العربية السعودية للوساطة بين البلدين حيث توجت هذه الوساطة بعقد لقائين تاريخيين.

اللقاء الأول عقد سنة ١٩٨٨ بين العامل المغربي الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على الحدود المغربية الجزائرية وكان من نتائج هذا اللقاء التقارب الجزائري المغربي واستئناف علاقاتها الدبلوماسية.

اللقاء الثاني عقد بوزالة الجزائرية في يونيو ١٩٨٨ وذلك على هامش القمة العربية التي عقدت بالجزائر حيث شارك خادم الحرمين الشريفين في لقاء قمة مغربية جمعت قادة كل من ليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وهو اللقاء الذي مهد لقيام اتحاد المغرب العربي.

غير انه منذ ١٩٩٤ عاد التوتر الى العلاقات المغربية الجزائرية حيث اغلقت الحدود بين البلدين وتم تطبيق نظام التأشيرة من الجانبين المغربي والجزائري. واستمر هذا التوتر الى ١٩٩٩.

لماذا الربط المستمر بين العلاقات الثنائية للبلدين وقضية الصحراء؟
في اعتقادي ترتبط قضية الصحراء بالدرجة الأولى بموازين القوى داخل المغرب العربي حيث في إطاره نشأ وفي كنفه تعقدت وفي ظله يمكن التوصل الى تسويةها.

ومن المؤكد ان تسوية قضية الصحراء ستعطي دفعة جديدة لافاق التعاون المثمر بين المغرب والجزائر وستزول عندئذ العقبات التي تقف أمام تفعيل اتحاد المغرب العربي.

بمجموعة من العقبات. وبسبب العقبات مازال الاتحاد عاجزا عن القيام بمهامه بالرغم من الإدارة السياسية لجميع قادة المغرب العربي الذين يصرون باستمرار في خطباتهم وتصريحاتهم على الالتزام بتفعيل الاتحاد.

وبالفعل فإن اتحاد المغرب العربي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التي أصبحت تفرضها التكتلات الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي، خاصة بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي والتهينة طبقا لؤتمر برشلونة المنعقد سنة ١٩٩٥ لاقامة منطقة للتبادل الحر في افق ٢٠١٠ بالإضافة الى اتفاقيات الشراكة بين الاقطار المغربية والاتحاد الأوروبي. فلا يمكن لدول المغرب العربي ثبات قدرتها على التفاوض وبالتالي الدفاع عن مصالحها إلا في إطار تكتل قوي له استراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية موحدة، حيث ان التحديات الراهنة والمقبل لا تسمح باستمرار المغرب العربي المتعدد الأطراف، لذلك فإنه أصبح من اللازم أكثر من أي وقت مضى تدوير الخلالات الثنائية والتعبئة الجماعية من أجل إقامة اتحاد قادر على مواجهة التحديات وبالتالي تحقيق آمال الشعوب المغربية.

عقبات أمام الاتحاد المغربي
ماهي اتفاق اتحاد المغرب العربي؟
كان قيام اتحاد المغرب العربي سنة ١٩٨٩ حدثا اقليميا ودوليا بارزا للعالم باعتباره مشروعا سياسيا حضاريا علق على الامال واماني الشعوب المغربية في تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين اقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل اكدت ديباجة معاهدة مراكش للحدثة لهذا الاتحاد انه نتاج لما يجمع بين شعوب المغرب العربي من اواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة وهو استجابة لتطلعات الشعوب والقادة الى تعزيز ما يربطها من علاقات واعتماد السبل الملائمة لتسيير تدريجيا نحو تحقيق اندماج لشمل فيما بينها.

والان بعد مرور اكثر من عشر سنوات على ميلاد هذا الاتحاد هل فعلا حققت هذه الاهداف المعلنة انشاء الفاسيس؟
ان وضعية الجمود الحالية للاتحاد تسهل الاجابة على هذا السؤال، صحيح ان الاتحاد تمكن من اجتياز مرحلة التأسيس واستكمال اقامة هيكله، كما انه ابرم مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، لكنه على مستوى الانجازات للموسم توقف عند استكمال الهياكل لتعجز هذه الهياكل عن ممارسة وظائفها بكيفية عادية. وبالفعل فخلد اصطدم الاتحاد

وبالفعل فإنه بالرغم من ان العلاقات الاقتصادية والثنائية يؤطرهما الاتفاق اليرم بين البلدين منذ ١٩٦٦ فان حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بحاجة الى نمو يرقى الى طموحات الشعبين الشقيقين.

وعلى المستوى الثقافي فإن العلاقات الثنائية بين البلدين تحتاج بدورها الى جهد اكبر لتجسيد الطموحات والتطلعات السياسية، باستثناء تبادل تنظيم بعض الاسابيع الثقافية وتبادل زيارات بعض المثقفين والباحثين فإن الجالات الثقافية الأخرى مازالت بحاجة الى الاهتمام اللازم حتى يتحقق لشعاع ثقافي يعكس متانة الروابط الثقافية والحضارية بين البلدين.

ولاشك ان تطور العلاقات السياسية بين البلدين يسمح بتعبئة الجهود من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية الثنائية وفتح مجالات جديدة للتعاون في مختلف القطاعات بكيفية متجددة حتى تستكمل العلاقات المغربية المغربية جميع الشروط لتشكيل نموذجا ناجحا للعلاقات الثنائية.

وبالإضافة الى ذلك ان تطور العلاقات السياسية بين البلدين يسمح بتعبئة الجهود من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية الثنائية وفتح مجالات جديدة للتعاون في مختلف القطاعات بكيفية متجددة حتى تستكمل العلاقات المغربية المغربية جميع الشروط لتشكيل نموذجا ناجحا للعلاقات الثنائية.

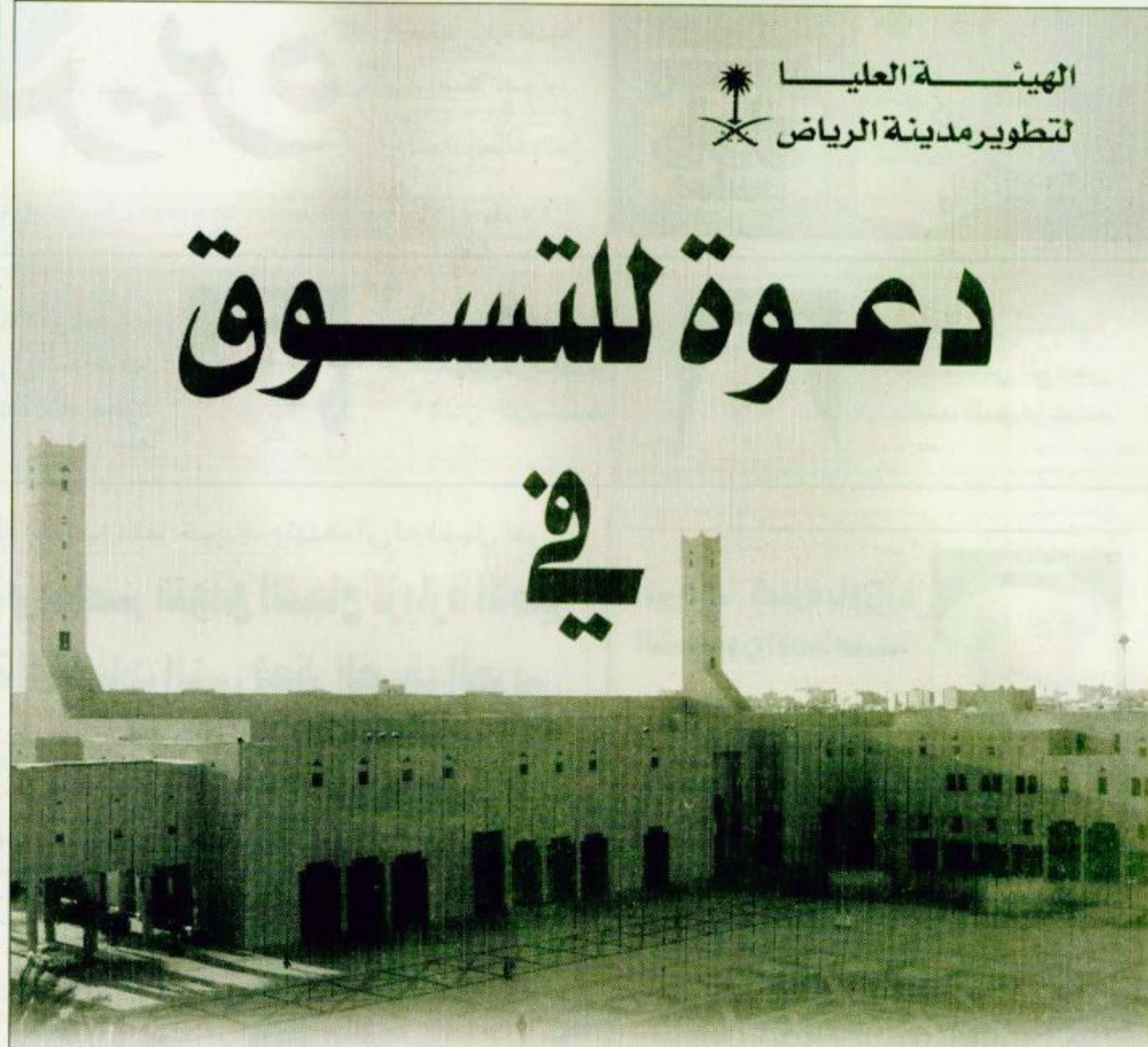
الرباط . لطيفة سيا:
أكد الدكتور محمد حنين أستاذ القانون العام بجامعة محمد الخامس بالرباط ان العلاقات السعودية المغربية تتسم بمثانة اواصرها وقوة مركزاتها.

وارجع نجاح العلاقات الثنائية الى القواسم المشتركة بين البلدين بما يتسمان به من سياسة هادئة ومعتدلة وإيمان قوي بالخير العربي المشترك. وحول مدى فاعلية الاتحاد المغربي في تحقيق تطلعاته واهدافه أكد الدكتور حنين ان الاتحاد تمكن من اجتياز مرحلة التأسيس واستكمال اقامة هيكله، لكنه على مستوى الانجازات اللاموسة عجزت هيكله عن ممارسة وظائفها بكيفية عادية، حيث اصطدم بمجموعة من العقبات اعاقت تحقيق الانجازات المنتظرة.

جاء ذلك ضمن لقاء أجرته «الجزيرة» مع الدكتور محمد حنين بمناسبة زيارة سمو ولي العهد الى المغرب، حيث كانت تفاصيل الحوار كما يلي:

ما تقييمكم للعلاقات السعودية المغربية؟
تتسم العلاقات السعودية المغربية بمثانة اواصرها وقوة مركزاتها، فهي تقوم على أسس ثابتة ترتكز على روابط الدين والدم واللغة والتاريخ والمصير المشترك. فمذ استقلال المغرب ابرم مع المملكة العربية السعودية معاهدة الأخوة والصداقة والتعاون سنة ١٩٥٨. ولابد من التأكيد على ان العلاقات العربية بين البلدين الشقيقين لا تخلو من تواتر اهداف موقنة او مرحلية وانما تنطوي على تحقيق اهداف سامية تتجاوز ما هو قطري الى ما هو عربي واسلامي شامل كما انها تتخلل من تواتر تضفي عليها طابع الأخوة والتضامن.

والواقع ان نجاح هذه العلاقات وتطورها يرجع الى القواسم المشتركة بين الدولتين، فنهجها لسياسة هادئة ومعتدلة وإيمانها القوي بالمصير العربي المشترك فضلا عن قدرتهما على سيادة الأمن والاستقرار وتطور وتيرة النمو بكل منهما، كلها عوامل أدت الى جعل هاتين الدولتين المنطلق الرئيسي للاستقرار والتوازن في الوطن العربي.



دعوة للتسوق في

في

التنظيمات المفتوحة السابغ

منطقة قصر الحكم

(الديرة)

من ١٤٢٠ / ٧ / ٢

حتى ١٤٢٠ / ٧ / ٥



مع تحيات (مكتب توجيه التطوير بمنطقة قصر الحكم)

هاتف: ٤١١٦٢٦٢ فاكس: ٤١١٣٦٠٢

